

Distr.: General  
28 June 2000  
Arabic  
Original: English



## مشروع تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو

### ثانيا - التطورات السياسية

### أولا - مقدمة

- ١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٣٣ (١٩٩٩) المؤرخ ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩، الذي طلب إلي مجلس الأمن بموجبه أن أطلعته بانتظام على التطورات المستجدة في غينيا - بيساو، وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، وأن أقدم تقريرا عن ذلك كل ٩٠ يوما.
- ٢ - ويذكر أعضاء مجلس الأمن أي أبرزت في تقريرتي الأخير، المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٠ (S/2000/250)، التحديات الرئيسية التي تواجهها الحكومة الديمقراطية الحديثة العهد في أثناء فترة ما بعد الانتخابات، وعلى مساهمات مكتب دعم بناء السلام في دعم الجهود الوطنية المبذولة للتصدي إلى تلك التحديات.
- ٣ - ويغطي هذا التقرير التطورات المستجدة في غينيا - بيساو منذ ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٠، ويقدم لمحة عامة عن أنشطة مكتب دعم بناء السلام، وفقا لولايته المنقحة (S/2000/202) في دعم جهود بناء السلام التي تبذلها الحكومة.
- ٤ - في أثناء الفترة قيد الاستعراض، ركزت حكومة الرئيس كومبا يالا، أساسا، على تعزيز سلطة المؤسسات الديمقراطية المنشأة حديثا في مواجهة التدخل المتواصل من جانب المؤسسة العسكرية، وذلك عقب مشاورات مطولة مع طائفة عريضة من العناصر الفاعلة التي أدت دورا بارزا في أثناء المرحلة الانتقالية لتقاسم السلطة. إن المكانة البارزة، بصورة متواصلة، التي يحتلها المجلس العسكري السابق على الساحة السياسية، وعدم وجود دستور قائم على أساس مبادئ ديمقراطية، يشكلان تحديات صعبة بصورة خاصة للحكومة. وقد كُثِّفت المناقشات التي قام زعماء المجتمع المدني فيها بالوساطة برئاسة أسقف بيساو، ويسرّها ممثلي، صامويل نانا - سينكام، وذلك بغية إعادة تحديد دور المؤسسة العسكرية في إحلال الديمقراطية الجديدة في البلد. وتم تحقيق بعض التقدم، ولا سيما في قيام الجمعية الوطنية بإنشاء لجنة للمساعي الحميدة من أجل تسوية الخلافات القائمة بين الحكومة والمؤسسة العسكرية.
- ٥ - إن قيام الرئيس يالا في ٧ نيسان/أبريل، بتعيين مدع عام جديد ووزير مدني على رأس وزارة الدفاع، وقرار المؤسسة العسكرية، عقب مشاورات مطولة مع طائفة

٨ - وبينما تواصل الحكومة إحلال أوضاع طبيعية بعد الصراع، أُعطيت الأولوية إلى تحقيق انطلاقة جديدة للاقتصاد بغية تحسين أحوال معيشة الشعب. وقد وافقت الجمعية الوطنية على برنامج عمل الأربعمائة سنة الذي وضعته الحكومة، واعتمدت في ٦ حزيران/يونيه ميزانية سنة ٢٠٠٠ التي تبلغ زهاء ٨,٦ بليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي، وهو ما يظهر محدودية إيرادات البلد وحقائقها الاقتصادية العامة الصعبة. ويشدد المسؤولون الحكوميون، بصورة متزايدة، على أن نقص الموارد ما زال يعوق الاشتغال السلس لمؤسسات الدولة.

٩ - وبغية زيادة تعزيز تطور العملية الديمقراطية، أكدت السلطات أيضا على الحاجة إلى دستور جديد لطور ما بعد الصراع. ونتيجة لذلك، أنشأت محكمة العدل العليا لغينيا - بيساو لجنة لاستعراض الدستور الحالي بغية تحقيق تمثييه مع الحقائق الديمقراطية الجديدة. وأعلنت السلطات أيضا خططها لإجراء انتخابات بلدية في غضون السنة الحالية وطلبت مساعدة دولية.

### ثالثا - الجوانب العسكرية والأمنية

١٠ - في السياق دون الإقليمي، يقرّ المسؤولون الحكوميون بأن الأمن والاستقرار الدائمين يتوقفان إلى حد بعيد على التعاون السلمي مع جيران البلد. وبالتالي فقد تم الترحيب بزيارة الرئيس السنغالي واده المنتخب حديثا إلى بيساو في ٢٩ نيسان/أبريل، بوصفها تديبرا هاما من تدابير بناء الثقة. وعندما تدهورت الحالة الأمنية في منطقة كازامانس السنغالية على حدود السنغال وغينيا - بيساو، في نيسان/أبريل الماضي، اتفق زعيما البلدين على التخفيف من حدة التوترات وناقشا استراتيجيات تعاونية لتحقيق أمن حدودهما المشتركة. وفي الحالة غير المستقرة على طول الحدود مثال

عريضة من العناصر الفاعلة، بالألا تتحدى المرسوم الرئاسي القاضي بالاستعاضة عن رئيس أركان البحرية، قد اعتبرا تطوّرين معززين لسلطة النظام الدستوري. وفضلا عن ذلك، فإن السلطة العسكرية أكدت من جديد، في ٧ حزيران/يونيه في بيساو، بمناسبة الذكرى السنوية الثانية لاندلاع الصراع العسكري، التزامها العودة إلى دورها التقليدي وإخضاع نفسها إلى السلطات المدنية.

٦ - وفي ١٥ أيار/مايو، أرسل رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الرئيس ألفا كوناري، رئيس جمهورية مالي، مبعوثا خاصا إلى غينيا - بيساو لكي يناقش من السلطات والأطراف المعنية الأخرى أحدث التطورات المستجدة في البلد، فضلا عن مسائل تتصل بالسلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية. وناقشت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أيضا الحالة في غينيا - بيساو، في أثناء انعقاد اجتماع قمتهم الثالث والعشرين يومي ٢٨ و ٢٩ أيار/مايو في أبوجا. وقد أعربوا في بلاغهم الختامي عن القلق بشأن التوترات المتواصلة بين الرئيس يالا والمجلس العسكري السابق، ولاحظوا أن انتخاب الرئيس يالا قد تم عن طريق انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وأن المجتمع الدولي قد أقر بذلك.

٧ - وفي تطور مثير للقلق، اندلعت توترات دينية وعرقية في بعض الأجزاء الشمالية للبلد بين جماعتي فولا وفيلوبي، وفي الشرق بين جماعتي فولا وماندينغو. وقد اتخذت السلطات خطوات فورية، بمساعدة المجتمع المدني، لتهدئة الحالة والتوفيق بين الجماعات المعنية. وحث ممثلي أيضا على التسامح، وأهاب بشعب غينيا - بيساو أن يعمل ويعيش في وفاق وأن يتجنب تعريض السلام الذي عمل جاهدا على تحقيقه إلى الخطر.

١٣ - وتمثل قضية أمنية حرجة أخرى تواجهها الحكومة في وجود الغام أرضية زرعت في مختلف أنحاء البلد في أثناء الصراع المسلح الحديث. وقد وافقت الحكومة على وثيقة مشروع بشأن إزالة الألغام وإنشاء مؤسسة وطنية لأنشطة إزالة الألغام. في إطار ترتيب شراكة، ستركز منظمة الأمم المتحدة للطفولة مع مؤسسات وطنية ومنظمات غير حكومية، على التوعية، في حين سيوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعماً مادياً لبناء القدرات الوطنية ولعمليات محدّدة لإزالة الألغام. وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالفعل، بتوفير مبلغ ١٥٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لذلك الغرض، وطلب من المجتمع الدولي أن يقدم تمويلاً إضافياً. ومن المقرر أن تبدأ مرحلة المساعدة التحضيرية لمشروع إزالة الألغام في شهر تموز/يوليه. وبعد أن يتم تأمين التمويل اللازم، ستمدد فترة المشروع إلى ما بعد المرحلة التحضيرية.

١٤ - وفي مجال التسريح وإعادة الإدماج، زارت بعثة تابعة للبنك الدولي البلد في منتصف حزيران/يونيه وناقشت مع الحكومة الإطار الزمني لبدء برنامج التسريح وإعادة الإدماج. وقد أتاحت الحكومة مرافق لإيواء هذا البرنامج. وفي هذه الأثناء، يقوم برنامج الأغذية العالمي ومكتب دعم بناء السلام بالتعاون مع الحكومة لتوفير حصص الإعاشة اليومية، لمدة ستة أشهر، للجنود الذين قبلوا طوعاً بتسريحهم.

#### رابعاً - حالة حقوق الإنسان

١٥ - وفي حين لا تزال حالة حقوق الإنسان مثيرة للقلق، فقد جددت الحكومة التزامها بتعزيز احترام حقوق الإنسان لجميع مواطني غينيا - بيساو، واتخذت خطوات هامة في هذا الاتجاه. وواصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام من جانبه تشجيع زيادة التوعية بقضايا حقوق الإنسان وسيادة القانون وتوسيع نطاق فهم مبادئ الأمم المتحدة في هذين

آخر للتحديات الأمنية التي تواجهها الحكومة الجديدة في غينيا - بيساو.

١١ - وناقش ممثلي في أثناء الاجتماعات التي عقدها مع الرئيس واده ومسؤولين سنغاليين في داكار في أوائل أيار/مايو، طرق استدامة وتعزيز المبادرات بشأن الأمن الحدودي التي ظهرت في أثناء زيارة الرئيس واده إلى بيساو في نيسان/أبريل. وسيواصل السيد نانا - سينكام استكشاف أفضل طريقة للمساهمة في الجهود الجارية لتعزيز الأمن والاستقرار مع حيران غينيا - بيساو الآخرين، وذلك في أثناء زيارات مقبلة لقادة آخرين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وسأعود إلى المجلس حين يكون ممثلي قد أكمل مشاوراته.

١٢ - على الصعيد الداخلي، توجد زيادة واضحة في أعمال الإجرام واللصوصية المسلحة، وهي زيادة تعزى جزئياً إلى الحالة الاقتصادية الصعبة السائدة، وأوجه الضعف المؤسسية والسوقية للشرطة الوطنية، والنقل غير الخاضع إلى رقابة للأسلحة التي يحملها مدنيون في جميع أنحاء البلد. ومن أجل زيادة الوعي الوطني بهذه المشكلة وحفز مناقشة بشأن الطرق والوسائل للتصدي لها، نظمت رابطة حقوق الإنسان لغينيا - بيساو، بالتعاون مع مكتب دعم بناء السلام، مؤتمراً معنياً بالإجرام في الفترة من ٤ إلى ١١ أيار/مايو، في بيساو، التقى فيه ممثلون من وزارات حكومية مختلفة، والجمعية الوطنية، وجهاز القضاء، وأعضاء المجتمع المدني. وفي هذه الأثناء، يواصل مكتب دعم بناء السلام وأعضاء آخرين للفريق القطري التابع للأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، دعم الجهود التي تبذلها الحكومة لبدء مشروع لتجريد المدنيين من الأسلحة، وهو مشروع يجري حالياً التماس التمويل له من المجتمع الدولي.

## خامسا - الجوانب الإنسانية

١٨ - ساعد وجود استراتيجية للمساعدة الإنسانية محددة الأهداف بدقة، والظروف المناخية المواتية، وموسم حصاد مرضي والتطور السلمي للحالة في فترة ما بعد الانتخابات، ساعدت كثيرا على التقليل من الحاجة للمساعدة الإنسانية لمؤازرة الحياة في غينيا - بيساو. ونتيجة لذلك، أقفل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة في غينيا - بيساو في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وفي حين اضطلع الآن البرنامج الإنمائي بتنفيذ البرامج التدريبية التابعة لذلك لمكتب والتي تهدف إلى تعزيز قدرات الحكومة على مواجهة حالة الطوارئ الوطنية، يواصل مكتب منسق الشؤون الإنسانية دعم البرامج الرامية إلى ضمان الاستقرار الطويل الأجل، بما في ذلك تسريح الجنود، وجمع الأسلحة وإزالة الألغام.

١٩ - وعلى إثر مشاورات بين المسؤولين في مكتب الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حكومة غينيا - بيساو، بدأت عملية إعادة الـ ٩٠٠ لاجئ المتبقين من غينيا - بيساو من غينيا إلى الوطن في ١٥ حزيران/يونيه.

## سادسا - الجوانب الاجتماعية والاقتصادية

٢٠ - في الوقت الذي تعود فيه الأوضاع إلى مجراها الطبيعي في البلد وتحاول الحكومة جاهدة تلبية احتياجات السكان الاقتصادية والاجتماعية الماسة أكثر، لا يزال الفقر المدقع هو المشكلة الاجتماعية والاقتصادية الوحيدة الموهنة أكثر، والتي تهدد التطور الكامل للديمقراطية وتوطيد النظام الدستوري. ولا يزال مستوى البطالة المنقوصة والبطالة مرتفعا إلى حد يبعث على القلق، وهذا وتواجه الحكومة باستمرار صعوبات في دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية الذين يشكلون الجزء الأكبر من جميع الموظفين رسميا من مواطني غينيا - بيساو.

المجالين. وشرعت وزارة العدل بمساعدة مكتب دعم بناء السلام، في تنفيذ برنامج تقني لوضع خطة وطنية لحقوق الإنسان.

١٦ - وفي ٣ أيار/مايو قام مسؤولون من مكتب النائب العام ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام بزيارة السجون لتقييم ظروف الاعتقال. وعلى إثر هذه الزيارة أطلق مؤقتا سراح بعض المساجين من مواطني غينيا - بيساو معتقلين منذ أحداث ٧ أيار/مايو ١٩٩٩. وفي منتصف حزيران/يونيه، لم يبق في السجون سوى ١٣ معتقلا من مجموع العدد الأصلي البالغ نحو ٤٠٠ معتقل. ودعا الرئيس يالا مرارا وتكرارا الجهاز القضائي إلى تعجيل إجراءات المحاكمة. ولمساعدة الحكومة في جهودها الرامية إلى التعجيل بإجراء محاكمات حرة وعادلة، ساعد مكتب دعم بناء السلام في تدريب نحو ٥٠ قاضيا. وأكد عدد من منظمات حقوق الإنسان المستقلة، بما فيها اللجنة الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية، أكدت اهتمامها بمراقبة هذه المحاكمات.

١٧ - وفي سلسلة من الأحداث الأخيرة انتقدتها على نطاق واسع شرائح من المجتمع، تم اعتقال الكثيرين، من بينهم صحفيان على الأقل، في أيار/مايو بادعاء انتقادمهم للمسؤولين الحكوميين وسياسات الحكومة. وأطلق سراحهم في وقت لاحق على إثر ضغوط من وسائل الإعلام والمجتمع المدني. وفي مبادرة الهدف منها زيادة تنشيط قطاع وسائل الإعلام وتشجيع تبادل الآراء بحرية في المجتمع، قام مكتب دعم بناء السلام، بتمويل من حكومة ألمانيا، بالمساعدة على تنفيذ مشروع إنشاء محطة إذاعية وتلفزيونية لإتاحة محفل لمناقشة القضايا ذات الاهتمام الوطني بحرية.

والاستقرار والتنمية المستدامة وتحسين مستويات معيشة السكان المنخفضة جدا.

٢٤ - ولا يزال توطيد المؤسسات الديمقراطية الحديثة العهد هدفا طويلا للأجل. ويجب على مواطني غينيا - بيساو أنفسهم أن يحتلوا موقع الصدارة من أجل الاستفادة من المنجزات التي حققوها بشق الأنفس حتى تلتئم الجراح وتتعزز عملية المصالحة في ظل احترام النظام الدستوري. وإني أرحب بالتزام المؤسسة العسكرية المتجدد بالانسحاب من العملية السياسية وقبولها المؤسسات المنتخبة ديمقراطيا وأحثها على ترجمة هذه الالتزامات في شكل إجراءات ملموسة دون تأخير.

٢٥ - وإعادة بناء القوات العسكرية أمر حاسم بالنسبة للتفتح الديمقراطي، كما أنها لا تزال إحدى أولويات الحكومة في فترة ما بعد الانتخابات. بيد أنه نظرا لانعدام الموارد الكافية، تظل هذه المهمة صعبة وربما تتطوي على مشاكل. ولذلك فإني أناشد من جديد المجتمع الدولي تقديم الدعم المالي والمادي الضروري لتمكين الحكومة من معالجة هذه المسألة بفعالية.

٢٦ - فضلا عن ذلك، ونظرا للندرة الشديدة في الموارد الوطنية والهياكل الأساسية الوطنية في غينيا - بيساو، أدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم المساعدة إلى غينيا - بيساو لكي تعزز قدرتها المؤسسية وتواصل تنفيذ أولوياتها في مجالات الإنعاش وإعادة البناء والتنمية بيسر. والتعاون المنسق بين الجهود الوطنية والدولية هو الأمل الأساسي في تحقيق هدفنا المشترك، هدف الاستقرار والتقدم في غينيا - بيساو.

٢٧ - وإني ممتن للدول الأعضاء التي قدمت مساهمات للصندوق الاستثماري التابع لمكتب دعم بناء السلام في غينيا - بيساو. وأتوجه بنداء من أجل الحصول على دعم متواصل وإضافي. ومساعدة المجتمع الدولي المتواصلة حاسمة

٢١ - ولا تزال الصحة والتعليم والزراعة وإرساء الحكم الجيد من الأولويات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة، غير أن تنفيذ برنامج الحكومة لم يحقق في فترة المائة يوم الأولى نجاحا كبيرا، ويعزى ذلك، إلى حد كبير، إلى التعقيدات الناشئة عن تدخل الجيش في العملية السياسية، وانعدام الموارد والخبرة لدى الحكومة فضلا عن ضعف الهياكل الأساسية. ونظرا لندرة الموارد، لا سيما الموارد اللازمة لاقتناء قوارب الصيد، لم تتمكن الحكومة من استغلال مواردها الطبيعية استغلالا كاملا.

٢٢ - وقامت حكومة غينيا - بيساو، كجزء من حوارها المتواصل مع مجتمع المانحين، قامت في ١١ نيسان/أبريل بعقد اجتماع استعراضي لبرنامج الحكومة بما فيها البرامج المقدمة لمؤتمر المائدة المستديرة التابع للبرنامج الإنمائي المعقود في أيار/مايو ١٩٩٩ في جنيف. وعلى أثر اجتماع ١١ نيسان/أبريل، قررت الحكومة وضع برامج في مجالي الحكم الجيد والقضاء على الفقر وكذلك تنقيح الدراسة المستقبلية الوطنية الطويلة الأجل. وفي ١٢ و ١٣ حزيران/يونيه، ناقش البرنامج الإنمائي والحكومة مواصلة صياغة هذه البرامج والإطار الزمني لعقد مؤتمر مائدة مستديرة رسمي. وفي الوقت نفسه ناشدت الحكومة المانحين الذين تعهدوا بتقديم المساعدة إلى غينيا - بيساو في مؤتمر المائدة المستديرة لعام ١٩٩٩ المعقود في جنيف تسديد التزاماتهم وبالتالي تمكين الحكومة من تنفيذ برامجها الإنمائية مؤكدة أن غينيا - بيساو قد لبث بعقدتها انتخابات حرة وعادلة وإنشاء حكومة ديمقراطية الشروط التي حددها البلدان المانحة لدفع تبرعاتها.

## ثامنا - ملاحظات

٢٣ - في حين أحرز تقدم كبير في الميدان منذ تقريره الأخير، لا تزال هناك تحديات كثيرة قائمة في الوقت الذي تسعى فيه غينيا - بيساو إلى إعادة بناء السلام الدائم

لتعزيز التقدم المحرز حتى الآن، ولمساعدة غينيا - بيساو على وضع أساس دائم لحياة أفضل لسكانها.

٢٨ - وأخيرا، أود أن أعرب عن تقديري لمثلي، صامويل نانا سينكام، موظف مكتب دعم بناء السلام في غينيا - بيساو، ولكامل الفريق القطري التابع للأمم المتحدة لمساهماتهم الجديرة بالثناء في جهود بناء السلام التي تبذلها حكومة غينيا - بيساو وشعبها.